راح تمريه الصبا ثم انتحى فيه شؤبوب جنوب منهجر (١)

٦٦ – (تمريه الصبا)

المعنى عند الأعلم تحركه وتديره (٢) ، وعند البطليوسي تستدّره (٣) ، وكلا المعنيين مستعار من المري وهو مسح ضرع الناقة لتدر . يقال مرى الناقة مرياً مسح ضرعها للدرّة والاسم المرْية (٤) . وإنما خص الصبا لإنها تأتي بالأمطار أو تنشأ السحاب بها وهي أحب الرياح عند العرب وأجلبها للخير (٥).

قد غدا يحملني في أنفه لاحق الأطلين محبوك ممر (٦)

٦٧ – (يحملني في أنفه)

في أنفه أي في أول هذا المطر وأنف كل شي اوله (٧) غير أن البطليوسي وجه المعنى إلى أن أرضه قد أخصبت بهذا المطر فخرج يرتاد أحسّنه (٨). يعزز هذا المعنى قول الزبيدي . «الأنف من المطر أول ماأنبت» (٩).

كأن هزيزه لوراء غيب (عشار وُلّهٌ لاقت عشارا) (١٠)

٦٨ – (لوراء غيب)

رواه البطليوسي (بوراء غيب) .قوله لوراء غيب أي بحيث لا أراه (١١). قال ابن الإعرابي : «والغيب أيضاً ماغاب عن العيون وإن كان محصلاً في القلوب . ويقال : سمعت صوتاً من وراء الغيب أي من موضع لا أراه (١٢)».

---

(١) ٥/١٤٥ .
(٢) الديوان ١٤٥ .
(٣) شرح الأشعار الستة ٢٧٣ .
(٤) اللسان مرى .
(٥) الديوان ١٤٥ ، وشرح الأشعار الستة ٢٧٢ .
(٦) ٨/١٤٦ .
(٧) الديوان ١٤٦ .
(٨) شرح الأشعار الستة ٢٧٣ .
(٩) التاج انف .
(١٠) ٢/١٤٨ ، القصيدة اشطرها الأولى لامرىء القيس ، والشطر الثاني للتوأم اليشكري .
(١١) الديوان ١٤٨ ، شرح الأشعار الستة ٣١٦ .
(١٢) التاج غيب .

الدرس البلاغي عند العلوي في الطراز (*)

الدكتورة
مناهل فخر الدين فليح
كلية الآداب ـ جامعة الموصل

ان العلوي (ت ٧٥٠ هـ) من البلاغيين المتأخرين وكتابه « الطراز » ملتقى مصادر مهمة في البلاغة ، حيث ان مصادره هذه شملت آراء كثير من البلاغيين الذين سبقوه في هذا العلم ، فلما جاء يجمع في كتابه آراء هؤلاء مع تحليلها ومناقشتها والأخذ ببعضها ورفض البعض الآخر . وكتاب (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز) من خيرة كتب البلاغة في القرن الثامن الهجري لما فيه من ضبط لمسائل البلاغة وما فيه من أمثلة رائعة مختارة وتحليل يدل على فهم كبير لاساليب العرب ... (١) .

وتظهر شخصية العلوي وآراؤه ، ونظراته في اقسام الكتاب الثلاثة — المقدمات والمباحث المتعلقة بالمعاني والبيان والبديع وفصاحة القرآن واسرار الاعجاز — ويمكننا القول بأن جميع آراء البلاغيين التي جاءت في الطراز وأخذ بها العلوي هي آراؤه المتبناة .

كذلك تبرز آراء العلوي من خلال مناقشته للبلاغيين والرد عليهم .

ولا تقتصر آراء العلوي على هذا الجانب حسب بل تظهر له آراء صريحة خاصة به ، فهو حين يناقش موضوعاً من مواضيع البلاغة أو يعرف بمصطلح ، يأتي بآراء مختلفة ، فيختار أحدها أو يرفضها جميعها ويأتي برأيه . أي ان آراءه إما آراء مرجحة أو آراء خاصة ، وسوف نتناول هذه الآراء حسب تسلسلها في (الطراز) موزعة على المقدمات وفنون البلاغة الثلاثة .

(*) البحث فصل مستل من رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة دلسو زجعفر الى قسم اللغة العربية في كلية الاداب ـ جامعة الموصل عام ١٩٨٦ م بأشراف الدكتورة مناهل فخرالدين فليح .

(١) د. احمد مطلوب : البلاغة عند السكاكي ، مط دار التضامن ، بغداد ١٩٦٤م ص٣٦٧ .

ولعل أول ما تلقاه للعلوي في « الطراز » هو عنايته بعلم البيان واستخدامه له استخداماً واسعاً حتى أنه أوشك ان يدخل فيه المعاني (٢) وعنايته هذه واعجابه يظهر في قوله « أما بعد فان العلوم الأدبية ، وان عظم في الشرف شأنها ، وعلا على أوج الشمس قدرها ومكانها . خلا ان علم البيان هو أميـر جنودها ، وواسطة عقودها فلكها المحيط الدائر . وقمرها السامر الزاهر . وهو أبو عذرتها . وانسان مقلتها . وشعلة مصباحها . وياقوتة وشاحها . ولولاه لم ترلساناً يحوك الوشي من خلال الكلام وينفث السحر مفتر الأكمام(٣).

ولهذا ترى العلوي يقدمه على علم المعاني وهذا ان دل على شيء فانمـا يدل على أهمية علم البيان عند العلوي إذ هو مرادف للبلاغة عنده .

في المقدمـات

حين يأتي العلوي إلى موضوع علم البيان — علم البلاغة — يقول « وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فان الماهـر فيه يسأل عن احوالهما وحقائقهما اللفظية والمعنوية فيحصل له من النظر فـي الألفاظ المفردة بادراك الفصاحة ، ويحصل له من النظر في المعاني المركبـة أحوال البلاغة ..... (٤) .

وعندما يأتي إلى الحقيقة والمجاز يذكر مذهبين فيهما أحدهما القائل بأن اللغة كلها حقيقة وان القرآن الكريم خال من المجاز ، والآخر القائل بأن اللغة مجاز . ويفند العلوي هذين المذهبين ، ويقول « وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد فانكار الحقيقة في اللغة افراط وانكار المجاز تفريط فان المجازات لا يمكن دفعها وانكارها في اللغة ، فانك تقول رأيت الأسد وغرضك الرجل

(٢) د. شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ،دار المعارف ،مصر ، ط٥ ، ١٩٨١م،ص٣٢١.
(٣) يحيى بن حمزة العلوي : الطراز ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، المقدمة .
(٤) المصدر نفسه ١٦/١ .

الشجاع وقوله تعالى : « وأسال القرية » (٥) « وأخفض لهما جناح الذل »(٦) إلى غير ذلك ، ولا يمكن انكار الحقائق كاطلاق الارض والسماء على موضوعيهما وأيضاً فانه إذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق لأنه من المحال ان يكون هناك له مجاز من غير حقيقة فاذا بطل هذا القول فالمختار هو الثالث ، وهو ان اللغة والقرآن مشتملات على الحقائق والمجازات جميعاً ، فما كان من الألفاظ مفيداً لما وضع له في الأصل فهو المراد بالحقيقة ، وما أفاد غير ما وضع له في أصل وضعه فهو المجاز ، وصار هذان المذهبان في الفساد شبيهين بمن قال ان الحقائق كلها مفتقرة إلى التعريفات كلها وقول من قال انها مستخفية من التعريفات كلها فكما ان المذهبين خطأ فهكذا ما قالاه . وان الحق ان بعضها مفتقر إلى التعريف دون بعض ، فالسواد والألم وما أشبههما لا يفتقر إلى تعريف ، لوضوحه ، والملك ، والجن ، والجوهر ، والعرض تفتقر كلها إلى التعريف ..» (٧) ونرى العلوي يناقش ويرد ويوضح رأيه بالامثلة والأدلة . وهذا دليل على اطلاعه وعمقه وعلمه في هذا الميدان .

ويقسم العلوي الحقائق إلى ثلاثة أقسام : اللغوية والعرفية والشرعية . كما هو الحال عند علماء البلاغة كالسكاكي وابن مالك (٨) الا انه يتميز عنهم بالتوسع في أنواع الحقيقة وتوضيحها بالأمثلة ، فهو يقول في (الحقائق اللغوية) » وهذا نحو قولنا السماء ، والأرض ، والانسان ، والفرس ، وما اشبهها ويدل على كونها حقائق في وضعها أمران . أما أولا فلأنها قد دلت على معان مصطلح عليها في تلك المواضعة ، وهذا هو فائدة (كذا) الحقيقة ومعناها ، وأما ثانياً فلأنها قد استعملت في الأوضاع اللغوية . فليس يخلو

---

(٥) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .
(٦) سورة الاسراء ، الآية : ٢٤ .
(٧) الطراز ١/٤٤ – ٤٥ .
(٨) ينظر السكاكي ، (ت ٦٢٦هـ) : مفتاح العلوم ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط الاولى ١٩٣٧م ، ص٢٧ ، بدرالدين بن مالك ٦٨٦هـ) المصباح في علم المعاني والبيان والبديع ، مط الخيرية ، ط الاولى ١٣٤١ هـ .

حالها بعد ذلك ، أما ان تستعمل في معناها الأصلي ، أوفي غيره فان كان الأول ، فهي الحقيقة لا محالة . وان كان استعمالها في غيره ، فهي مجاز ، والمجاز لا بد من ان يكون مسبوقاً بالحقيقة ، والا لم يعقل كونه مجازاً . (٩)

وفي الحقائق العرفية يقول « ونريد باللفظة العرفية » ، انها التي نقلت من مسماها اللغوي إلى غيره بعرف الاستعمال ، ثم ذلك العرف قد يكون عاماً ، وقد يكون خاصاً ، فهذان مجريان نذكر ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى (المجرى الأول منهما) ما يكون عاماً ، وذلك ينحصر في صورتين الصورة الأولى منهما ان يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكرا وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة ((المثال الأول)) حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كقولنا « حرمت الخمر » والتحريم مضاف إلى الخمر ، وهو بالحقيقة مضاف إلى الشرب ، وقد صار المجاز أعرف من الحقيقة وأسبق إلى الفهم كما نرى (المثال الثاني) تسميتهم الشيء باسم ما يشابهه وهذا نحو تسميتهم حكاية المتكلم بأنه كلامه ، ..... ((المثال الثالث)) تسميتهم الشيء باسم ما له تعلق به .....

((الصورة الثانية)) قصر الاسم على بعض مسمياته ، وتخصيصه به وهذا نحو لفظ الدابة فانها جارية في وضعها اللغوي على كل ما يدب من الحيوانات من الدودة إلى الفيل ثم انها اختصت ببعض البهائم وهي ذوات الأربع من بين سائر ما يدب ، بالعرف اللغوي » .....

((المجرى الثاني في التعاريف)) وهو العرف الخاص « وهو ما كان جارياً على السنة العلماء من الاصطلاحات التي تخص كل علم » فانها في استعمالها حقائق وان خالفت الأوضاع اللغوية وهذا نحو ما يجريه المتكلمون في مباحثاتهم في علوم النظر كالجوهر والعرض والكون ... (١٠) .

ثم يأتي إلى الحقائق الشرعية ويعرفها بقوله « وتعني بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها

---

(٩) الطراز ١/٥١ .

(١٠) المصدر نفسه ١/٥١ – ٥٤ .

اللغوي » . وتنقسم إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحاً ولا ذماً عند اطلاقها كالصلاة والزكاة والحج وسائر الأسماء الشرعية ، وإلى دينية تفيد مدحاً وذما ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ، وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الاسماء الدينية » (١١).

ثم يقول العلوي بأن العلماء لم يختلفوا في نقل هذه الأسماء من معانيها اللغوية إلى معانيها الشرعية ، وانما اختلفوا في وقوعها ، وبعد ان يأتي بآراء الزيدية والمعتزلة والأشعرية يقول « والمختار عندنا تفصيل قد نبهنا عليه في الكتب الأصولية . وحاصله ان الشرع نقلها إلى افادة معان أخر ، وانها غير خالية من الدلالة على معانيها اللغوية وانها قد صارت حقائق في معانيها الشرعية ، ويدل على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه المعاني الشرعية ، أمران ، أحدهما ان السابق إلى الفهم ، « هو هذه المعاني الشرعية » عند اطلاقها » وهذه امارة كون اللفظ حقيقة في معناه لما سنقرره بعد ذلك » ولهذا فانه لو قيل فلان يصلي لم يسبق إلى الفهم الا هذه الأعمال . ومن جملتها الدعاء (ثانيهما) أنها قد أفادت عند اطلاقها معنى مصطلحاً عليه في خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا «فرس وانسان معانيهما اللغوية عند الاطلاق » فكما قضينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما . »(١٢) .

أما فيما يتعلق بالمجازات المركبة فيقول : « وحاصل الأمر في ذلك هو ان يستعمل كل واحد من الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي . لكن المجاز انما حصل في التركيب لا غير » وهذا كقوله :

(أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيـ ـرَ كرُّ الغداة ومـرُّ العشيِّ

فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعمل في موضوعه الأصلي «لكن انما جاء المجاز من جهة اسناد الاشابة والافناء إلى كر الغداة . وإلى مر العشي وهو غير مطابق لما عليه الحقيقة « فان الاشابة » والافناء انما

(١١) نفسه ١/٥٥ .
(١٢) نفسه ١/٥٦-٥٧ .

يحصلان بفعل الله تعالى لا بكرّ الغداة ولا بمر العشي « وهكذا قوله تعالى : ((وأخرجت الأرض أثقالها)) (١٣) وقوله تعالى ((أخذت الأرض زخرفها وأزينت) (١٤) فهذا وأمثاله انما جاء المجاز فيه من جهة الاسناد والاضافة لاغير لا من جهة المفردات كما مثلناه .. » (١٥) ولهذا رأينا ابن الزملكاني يسمى ذلك ((المجاز الاسنادي)) (١٦) .

وأما رأيه في (المجاز المركب) وهل هو لغوي أم عقلي فيتضح في قوله : ((اعلم ان هذه المجازات المركبة التي ذكرناها ومثلناها بقوله تعالى : « وأخرجت الأرض أثقالها » وبقوله تعالى « مما تنبت الأرض » (١٧) وقوله تعالى ((حتى إذا أخذت الأرض زخرفها)وغير ذلك من الأمثلة . فانها كلها مجازات لغوية استعملت في غير موضوعاتها الأصلية فلاجل هذا حكمنا عليها بكونها لغوية ، وبيانه هو ان صيغة ((أنبت)) و((أخرج)) و((أخذ)) وضعت في أصل اللغة بأزاء صدور الخروج والنبات والأخذ من القادر الفاعل « فاذا استعملت في صدورها من الأرض استعملت الصيغة في غير موضوعها . فلا جرم ان حكمنا بكونها مجازات لغوية . » (١٨) .

وفي رأيي ان ما ذهب اليه العلوي هو الصواب والحق فالمجازات المركبة هي لغوية وليست عقلية بدليل ما أورده العلوي في ذلك .

ثم يأتي إلى الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز ويفصل القول فيها بذكره أحكاماً خمسة هي : —

الحكم الأول : أعلم ان اللفظة اللغوية بالنسبة إلى افادتها لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد، فاما ان تكون افادتها المعنيين على جهة الاستواء

(١٣) سورة الزلزلة ، الآية : ٢ .
(١٤) سورة يونس الآية: ١٠ .
(١٥) الطراز ١/٧٤ —٧٥ .
(١٦) ابن الزملكاني (ت٦٥١هـ)وكتابه التبيان تحقيق د. احمد مطلوب و د. خديجة الحديثي ،مط.العاني بغداد ، ط الاولى ١٩٦٤ .
(١٧) سورة يس ، الآية : ٣٦ .
(١٨) الطراز ١/٧٥-٧٦ .

من غير تفرقة فيكونان حقيقتين وهذا هو الاشتراك « وأما ان يكون أحدهما سابقاً إلى الفهم دون الآخر فيكون بالاضافة إلى السابق حقيقة وبالاضافة إلى الآخر مجازا ، فاذا كانت مستعملة فيهما فلابد من تفرقة بين حقيقتها ومجازها .

الحكم الثاني : من شرط المجاز ان يكون مسبوقاً بالحقيقة ، وليس من شرط الحقيقة ان يكون لها مجاز .

الحكم الثالث : الحقيقة قد تكون مجازاً « والمجاز قد يصير حقيقة» .

الحكم الرابع : اللفظ في نفسه قد يكون خالياً من المجاز وحده وقد يخلو من الحقيقة والمجاز معا وذلك يكون في صور ثلاث : الصورة الأولى : الاسماء الاعلام من نحو زيد وعمر وذلك لانها لم توضع في الأصل دالة على شيء بعينه كدلالة قولنا حيوان ولكنها القاب وضعت للتفرقة بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين فاذا دلت على موضوعها الأصلي فهي حقيقة وإذا كانت مستعملة في غيره فهي مجازات ، ولكنها موضوعة للتفرقة بين الاعلام خارجة عن الدلالة على الصفات فلا جرم ان قضينا بخروجها عن المجاز والحقيقة جميعاً .

الصورة الثانية : ما يكون خالياً من المجاز ويكون حقيقة على الاطلاق وهذا نحو الأسماء المضمرة من نحو قولنا هو وهما .....

الصورة الثالثة : لما يكون خالياً من الحقيقة والمجاز جميعاً ويجوز ورودهما فيه بعد ذلك وهذا هو أول الوضع في الأصل فانه ليس مجازاً » لانه لم يستعمل في غير موضوعه ولا حقيقة لأنه لم يستعمل في موضوعه لانه لم يسبق بوضع فيقال : أنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقة فلهذا خرج من أن يكون حقيقة أو مجازاً .

الحكم الخامس : في اللفظ الواحد هل يكون حقيقة ومجازاً على الجمع أم لا . فنقول : أما بالاضافة إلى معنيين فهو كثير . ومثاله قولنا أسد .

وأما بالاضافة إلى معنى واحد باعتبار وضعين فهذا ممكن ومثاله قولنا

(دابة) فانه حقيقة في ذوات الأربع ومجاز فيما عداها .... (١٩) .

وهكذا يوضح العلوي بدقة هذه الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز » وهو ما لا نراه عند غيره من البلاغيين .

والعلوي حين يصل إلى (الفصاحة) يبين معناها اللغوي ثم يأتي بتعريفها وبعد ذلك يأتي إلى بيان اسرارها في مباحث أربعة .

المبحث الأول : (في مراعاة المحاسن المتعلقة بأفراد الحروف) فيتكلم على مخارجها وصفاتها من الجهر والشدة والرخاوة واللين والاطباق والانفتاح والانخفاض والاستعلاء » وغير ذلك .

المبحث الثاني : (في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)) ويبين فيه تركيب المفردات من الحروف ويعتبر الذوق هو معيار هذا التأليف ويقول يجب مراعاة بعض الأمور في تأليف الكلمة لتكون فصيحة وهي ان لا تكون الأحرف متنافرة في مخارجها وان تكون معتدلة في الوزن فالوزن الثلاثي أكثر استعمالا من الرباعي والخماسي . وثالثها توالي الحركات فاذا حصل سكون الوسط كان أعدل ما يكون وتوالي ثلاث فتحات أخف من وجود الضم في وسطه ويعتبر تحكيم الذوق هو المعيار ، فأحياناً تتوالى ضمتان وهو غير ثقيل كما في قوله تعالى((في ضلال وسعير)) . (٢٠)

المبحث الثالث : (في مراعاة المحاسن المتعلقة بمفردات الألفاظ) . وهذه الميزة متعلقة باللفظة الواحدة على انفرادها . (٢١) .

ويرد العلوي على من يقول بأن الألفاظ جميعها حسنة ويستند في رأيه هذا إلى أمرين : ((أما أولا فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان لاتقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية والأوزان والخفة والثقل ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا ان منها ما يكون في غاية الرقة واللطافة ومنها ما يكون في

(١٩) المصدر نفسه ١/٨٩-١٠٣ .
(٢٠) سورة القمر ، الآية : ٥٤ .
(٢١) الطراز ١/١٠٥-١١٠ .

نهاية الثقل والبشاعة ، وأما ثانياً فلانه كان يلزم ان لاتقع التفرقة بين الشـاذ والمألوف والنادر والمستعمل من جهة الوضع فلما كان الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه ولنضرب في ذلك أمثلة توضح المقصود .

المثال الأول ، اسماء الخمر كثيرة ترتقي إلى خمسين اسماً كلها متفاوتة فلفظ الخمر أحسن من قولنا زَرَجون واسفنط ولفظ السلافة أعجب من قولنا قرقف وخندريس (٢٢) .

ويذكر بعد ذلك الخصائص التي يجب توافرها في اللفظة لتكون فصيحة وهي :

الخاصة الأولى : ان تكون اللفظة عربية قد تواضع عليها أهل اللغة .

الخاصة الثانية : ان تكون جارية على العادة المألوفة فلا تكون خارجة من الاستعمال .

الخاصة الثالثة : ان تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة لذيذة على الاسماع حلوة في الذوق .

الخاصة الرابعة : ان تكون مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشية .

الخاصة الخامسة : ان يكون اللفظ مختصاً بالجزالة والرقة ولسنا نعني بالجزالة في الكلام ان يكون وحشياً في غاية الغرابة في معانيه والوعورة في الفاظه ، ولا نريد بالرقة ان يكون ركيكاً نازل القدر سفسافاً ، (٢٣) ولكن المقصود من الجزالة ان يكون مستعملاً في قوارع الوعيد ومهولات الزجر وأنواع التهديد ، وأما الرقة فانما يراد بها ما كان مستعملاً في الملاطفات واستجلاب المودة والبشارة بالوعد . والقرآن العظيم وارد بالأمرين جميعاً . (٢٤) ومثال على جزالة قوله تعالى في ذكر أهوال القيامة ((ويوم نسيّر الجبال وترى

(٢٢) الطراز ١١١/١ .

(٢٣) السفساف : الردى من كل شيء ابن منظور لسان العرب اعداد : يوسف خياط ، مط دار لسان العرب ، بيروت / مادة سقف .

(٢٤) نفسه ١١٢/١-١١٦ .

الأرض بارزة وحشرناهم))(٢٥) ومثال الرقة قوله تعالى ((الم نشرح لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك)) . (٢٦) .

وهناك علماء سبقوا العلوي في وضعهم عدداً من هذه الخصائص التي بها تكون اللفظة فصيحة كالسكاكي . (٢٧) .

اما المبحث الرابع فهو (في مراعاة المحاسن المتعلقة بمركبات الالفاظ)، نحو التجنيس والترصيع والتصريع .وانما يكون في المنظوم الشعري ، وغير ذلك من فنون البديع .

فصار تأليف الالفاظ والكلم المفردة في افادتهما للفصاحة بمنزلة تأليف العقد وانتظامه ، فلابد في ذلك من مراعاة امور ثلاثة (اولها) اختيار «الكلم المفردة كاختيار مفردات اللالىء» وانتقائها .و (ثانيها) نظم كل كلمة مع ما يشاكلها او يماثلها كما يحسن ذلك في تركيب العقد ونظمه و(ثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف انواعه وتباين فنونه ، فلابد من ان يكون موافقاً لما اريد به بعد اختصاصه بالتركيب ، وهو فرض عظيم لابد من رعايته ونظيره في العقد فإنه بعد تركيبه لابد من مراعاة مطابقته لما صيغ له . فتارة يجعل اكليلا على الرأس ومرة يجعل طوقاً في العنق (٢٨) ..

وقال (في مراتب البلاغة) «اعلم ان الالفاظ اذا كانت مركبة لافادة المعاني فانه يحصل لها بمزية التركيب حظ لم يكن حاصلا مع الافراد، كما ان الانسان اذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدة انواع مختلفة او عقد مؤلف من خرز ولاليء « فالحسن في تركيب الألفاظ غير خاف ثم ذلك الحسن له طرفان ووسائط ، فالطرف الاعلى منه يقع التناسب فيه بحيث لا يمكن ان يزاد عليه« وعند هذا تكون تلك الصورة وذلك النظام في الكلام في الطبقة العليا من

(٢٥) سورة الكهف ، الآية: ١٨ .
(٢٦) سورة الانشراح ، الآية : ١و٢ .
(٢٧) مفتاح العلوم، ١٩٦- ١٩٧، وينظر احمد مطلوب : اساليب بلاغية ،وكالة المطبوعات، الكويت ط الاولى ١٩٨٠ م ص ٢٤.
(٢٨) الطراز ١ /١٢٥ - ١٢٩

الحسن والاعجاب ،والطرف الأسفل ان يحصل هناك من التناسب قدر بحيث لوانتقص منه شيء لم تحصل تلك الصورة ، ثم بين الطرفين مراتب مختلفة متفاوتة جداً .

فاذا عرفت هذا فنقول اما الطرف الأسفل فهل يعد من البلاغة ام لا ؟ فيه تردد والحق انه معدود منها لانا قد قلنا «انه طرف لها وما كان طرفا للشيء فهو منه وبعض له .... (٢٩) .

واختلف علماء البلاغة في الفصاحة : هل هي من عوارض الالفاظ ام من عوارض المعاني ؟ ولهم في ذلك مذاهب اربعة ، ذكرها العلوي جميعها وافسدها الا واحداً اذ قال : «والمختار عندنا تفصيل نشير اليه ،وهو ان الفصاحة من عوارض الالفاظ ، لكن ليس بالاضافة إلى مطلق الالفاظ فقط ولكن بالاضافة إلى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الامرين جميعاً مطلق الالفاظ بدلالتها على ما تدل عليه من معانيها المفردة والمركبة» (٣٠) .
والعلوي عندما يخالف غيره في الرأي يدعم قوله بأدلة فيقول هنا : «ويدل على ما قلناه وجوه ثلاثة« اولها قوله صلى الله عليه وسلم : «ان من البيان لسحرا» والبيان هو الفصاحة ،لأن البيان هو الظهور ،وذلك لا يستعمل الا في الالفاظ ، ولابد من اعتبار دلالتها على معانيها ، لأنا لو لم نعتبر ذلك لكانت الألفاظ مما يمجها السمع ، وينبو عنها الطبع ، فضلا عن ان تكون سحراً . فاذن لابد من اعتبار الامـــــرين في كون الكلام فصيحاً ، ومراده عليه السلام بقوله «لسحرا» يعني انه يحير العقول في حسنه ورونقه . ودقة معانيه وعن هذا قال بعضهم : فصاحة المنطق سحر الألباب .

وثانيها انهم يقولون في الوصف كلام فصيح ، ومعنى بليغ ، ولا يقولون معنى فصيح فدل ذلك على أن الفصاحة من متعلقات الالفاظ ، وان فصاحته انما كانت باعتبار ما دل عليه من حسن المعنى ورشاقته .وفي هذا دلالة ظاهرة على وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه .

(٢٩) المصدر نفسه ١/١٢٦-١٢٧
(٣٠) نفسه ١/١٣٠ .

«الثيها انا نراهم في اساليب كلامهم يفضلون لفظة على لفظة ، ويؤثرون كلمة على كلمة مع اتفاقهما في المعنى ، وما ذاك الا لأن احداهما افصح من الاخرى ، فدل ذلك على ان تعلق الفصاحة انما هو بالالفاظ العذبة ،والكلمة الطيبة الا ترى انهم استحسنوا لفظ الديمة والمزنة ، واستقبحوا لفظ البعاق لما في المزنة والديمة ، من الرقة واللطافة ولما في البعاق من الغلظ والبشاعة» (٣١). وفي وصفه الفصاحة والبلاغة يقول «واقول : ان اجمع عبارة في وصف البلاغة والفصاحة ، هو ما اجمعوا عليه من قولهم : ان الكلام اذا اشرقت شمس لفظه . انكشف لبس معناه ، فانها حاوية لمعاني البلاغة ومستولية على اسرار الفصاحة فقوله: اذا اشرقت شمسه يشير به إلى الفصاحة ،لما في الاشراق من الانكشاف والظهور.وقوله: انكشف لبسه يشير به إلى ما تضمنه من البلاغة لاشتمالها على اظهار المعاني ، ولو قيل ، هو الذي اذا طلع شمس لفظه ، اضاء نهار معناه ، لكان حسناً جيداً» (٣٢) .

اما فيما يتعلق بالالفاظ والمعاني ،وهل الالفاظ تابعة للمعاني ام المعاني تابعة للالفاظ فيقول «اياك ان يعتريك الوهم ، او يستولي على قلبك غفلة ، فتظن أنا لما قلنا ان الالفاظ دالة على المعاني فتعتقد من اجل ذلك ان المعاني تابعة للالفاظ وانها مؤسسة عليها ،فهذا وامثاله خيال باطل وتوهم فاسد فان الالفاظ في انفسها هي التابعة للمعاني ، وان المعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت ،والالفاظ متابعة لها . ولنضرب لما ذكرناه مثلا يصدق ما قلنا في المفردة منها والمركبة فنقول : —

اما المفردة فلانك اذا رأيت سواداً على بعد فظنته حجراً فانك تسميه حجراً، وان دنوت منه قليلا وسبق إلى فهمك انه شجر فانك تسميه شجراً ، فاذا دنوت منه وتحققت حاله رجلا فانك تسميه رجلا ، فاختلاف هذه الاسامي يدل على اختلاف تلك الحقيقة وما يفهم منها من الصور المدركة واما المركبة

(٣١) نفسه ١/١٣٠-١٣١
(٣٢) نفسه ١/١٣٧-١٣٨ .

فلأنك اذا رأيت رجلا من بعيد ولا تدري حاله اهو قائم ام قاعد ام مضطجع اذا دنوت اليه فعلى حسب ما يسبق إلى فهمك من حالته تصفه بتلك الحالة ، ولا يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها وهذا يدلك على ان الالفاظ تابعة للمعاني في المفردة والمركبة كما اشرنا اليه ولهذا فانك تطلق العبارات على وفق ما يقع في نفسك من الحقائق والمعاني من غير مخالفة (٣٣) . وهذا الرأي صائب اذ ان الالفاظ تابعة للمعاني . فالانسان تتكون الفكرة لديه ثم يعبر عنها بالألفاظ .

في علم البيان .

نرى العلوي يخالف اكثر علماء البلاغة في تقديم (علم البيان) على (المعاني) وهذا يعود إلى عنايته واهتمامه الكبير بهذا العلم ،فقد تكلم على ماهيته وأهميته وموضوعه في المقدمات ، اما هنا فيتكلم على ما يتعلق بعلم البيان من انواع المجاز في البلاغة ، ويقول بأنه جعل لهذه الأنواع باباً على حياله لأمرين« اما اولا فلما اختص به من مزيد الاعتناء واكيد الاهتمام ، وعظم موقعه في البلاغة ، واما ثانياً فمن اجل كثرة مسائله وانتشار حواشيه فلأجل هذا قمنا وافردنا له باباً على حياله غير مضموم إلى سواه .....» (٣٤) .

ففي تعريفه للاستعارة جاء بعدة تعريفات لكنه افسدها جميعها الا واحداً منها وهو المرجح عنده اذ قال : «(التعريف الخامس) وهو المختار ان يقال تصيرك الشيء الشيء وليس به ،وجعلك الشيء للشيء وليس له بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة ولا حكماً (٣٥) ويقول الدكتور احمد مطلوب في هذا التعريف «وفي هذا التعريف اشارة إلى الاستعارة التصريحية والاستعارة بالكناية ، وفصل للاستعارة عن التشبيه المحذوف الأداة» (٣٦) .

ثم يأتي إلى التفرقة بين الاستعارة والتشبيه ويقول «واما التفرقة بين الاستعارة

(٣٣) نفسه ١٨٦/١-١٨٧ .
(٣٤) نفسه ١٠/٢ .
(٣٥) نفسه ٢٠٢/١
(٣٦) د. احمد مطلوب : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مط المجمع العلمي العراقي ، ط عام ١٩٨٣م .

والتشبيه فاعلم ان كل ما كان من صريح الاستعارة اما تصيير الشيء وليس به كما قال بعض الشعراء :

الا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر

وكما قال بعضهم :

قامت تظللني من الشمس نفس اعز عليّ من نفسي

قامت تظللّني ومن عجب شمس تظللّني من الشمس

واما جعل الشيء للشيء وليس له فكما قال لبيد :

وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها(٣٧)

أراد السحابة كما قالوا : نشبت اظفار المنية بفلان ، فهذا الاخفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه اداة التشبيه ظاهرة كقول الشاعر :

كأن مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه(٣٨)

ومثل قولهم فلان كالبدر ، وفلان كالاسد ، إلى غير ذلك من التشبيهات فهذا لاخفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ، وانما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمر الاداة كقولك زيد الاسد شجاعة ...» (٣٩) فهذا النوع من التشبيه هو الذي وقع فيه الخلاف وذهب العلماء في ذلك مذهبين فمنهم من قالوا انه من باب الاستعارة ومنهم من قالوا انه من باب التشبيه . لكن العلوي ابدى رأياً هو الاقرب إلى الصواب ، اذ قال «والمختار تفصيل نرمز إلى مباديه وحاصله انا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمر الاداة كقولنا :زيد الأسد ، وزيد اسد فليس يخلو حاله من قسمين : —

فالقسم الأول ان يكون الكلام مسوقاً على جهة الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور الة التشبيه لنزل قدره و لخرج عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون

(٣٧) شرح ديوان لبيد / تحقيق احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م ص٣١٥ .
(٣٨) ديوان بشار بن برد ، تحقيق : بدرالدين العلوي ، مط دار الثقافة ، بيروت ص٤٦ .
(٣٩) الطراز ج١/٢٠٣-٢٠٤ .

من باب الاستعارة، ويفسد جعله من التشبيه ومثاله قوله تعالى «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» وقوله تعالى «فاذاقها الله لباس الجوع والخوف» ، فالخفض والذوق استعارتان بليغتان فلو ذهب بجعله تشبيهاً قائلا ، اخفض لهما جانبك الذي هو كالجناح ، واذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ، كان من الركة بمكان .....

القسم الثاني ان يكون الكلام منسقاً مع ظهور اداة التشبيه ، وهذا كقولنا : زيد الأسد فانك لو قلت كالاسد كان الكلام سديدا .....

وعن هذا قيل بأن قولنا زيد اسد الأحق ان يكون من باب الاستعارة، وان يكون قولنا زيد الأسد «ان يكون من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن باظهارها في المعرف باللام دون المنكر ، والتفرقة بينهما ان اللام في الاسد لجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فانها دالة على واحد من هذه الحقيقة ، فان قلت زيد يشبه واحداً من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه فافترقا ..... (٤٠)

ويقول العلوي ان التجوز في الاستعارة من جهة المعنى دون اللفظ ، من قولنا لقيت الأسد وجاءني البحر حيث اعتقدت ان ذات زيد ذات الاسد، من غير مخالفة ويتفق مع القائلين بأن استعمال المجازات ابلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق (٤١) . وهنا كلام دقيق ، فالمجاز سواء اكان استعارة او كناية او غيرهما يجعل الكلام ذا رونق وجمال مما لا يتحقق عن طريق الحقيقة فالتعبير بالمجاز اوقع وابلغ .

اما ما يخص المجاز بالاستعارة فيأتي اما مركباً او مفرداً ، ولا يتفق العلوي مع القائلين بكون المجاز المركب عقلياً .ويقول في ذلك «والمختار ان المجاز لا مدخل له في الاحكام العقلية ولا وجه لتسمية المجاز بكونه عقلياً ، لأن ما هذا حاله انما يتعلق بالاوضاع اللغوية دون الاحكام العقلية .....» (٤٢) .

(٤٠) المصدر نفسه ٢٠٧/١-٢٠٩ ، وانظر نفسه ٢٥٦/١ .
(٤١) نفسه ٢٠٩/١-٢١٠ .
(٤٢) نفسه ٢٥٠/١ .

وأما مايتعلق بالمفرد كقولنا لقيت أسداً وجاءني أسد ، فذكر رأيين لعبد القاهر الجرجاني ورجح احدهما ، اذ قال والمختار عندنا مانعدّه في أسرار البلاغة من كونه لغوياً ، ومعتمدنا في ذلك أمران ، احدهما أن القائل اذا قال لقيني الأسد ، وجاء ني اسد ، فالسابق الى الفهم من هذا هو أنه جاءه رجل بالغ في الشجاعة كلّ مبلغ ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته ولا غيره وليس الغرض حصوله على هيئة الأسد في تدوير الهامة ، وحدّة الأنياب ، وطول البرائن ، الى غير ذلك من الصفات وانما الغرض باحراز وصف الشجاعة دون غيره من الصفات .

وثانيهما انه لو كان الغرض من اطلاق الأسد أنه لابد من احراز جميع اوصافه ومعانيه لكان اذا جردنا الاستعارة فقلنا جاءني أسد يضحك ،ورأيت اسداً له عقل وافر ،وبحراً قد برز على الاقران في فضله ان يكون مناقضاً لأن قولنا يضحك ،وله عقل وافر ،وفضل باهر ينافي هذه الاستعارات ،لأن الأسد لايوصف بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل ، وفي هذا دلالة على ان المجاز يجب كونه لغوياً بالاستعارة... (٤٣) .

ثم يتناول العلوي التشبيه في باب المجاز بعد الاستعارة فيقول : «القاعدة الثانية من قواعد المجاز في ذكر التشبيه وحقائقه ، هذه قاعدة واسعة النطاق ممتدّة الحواشي ، فسيحة الخطو لكنها غامضة المدرك ، متوعرة المسلك ، دقيقة المجرى ، عزيزة الجدوى ، وانما قدمنا عليها الكلام في الاستعارة لاتفاق علماء البيان على عدّها قاعدة من قواعد المجاز ، ولا خلاف بين علماء البيان في ان التشبيه من أودية البلاغة ، وانما وقع النزاع هل يعد من أودية المجاز أم لا ، (٤٤) وبعد ذكر مذاهب علماء البلاغة في ذلك يقول «والمختار عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة ، لما فيه من الدّقة واللطافة ، ولما يكتسب به اللفظ من الرونق والرشاقة ، ولاشتماله على اخراج الخفيّ الى الجليّ ،

(٤٣) نفسه ١/٢٥٢-٢٥٣ .

(٤٤) نفسه ١/٢٦٠ .

وبادنائه البعيد من القريب فأما كونه معدوداً في المجاز او غير معدود ، فالأمر فيه قريب بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة وليس يتعلق به كبير فائدة ،وربما كان الخلاف في ذلك لفظياً فعدلنا عنه» .(٤٥) .

لكنني أود أن اقول هنا ان رأي العلوي هذا يفتقر الى الدقة.لان الذي لاشك فيه هو ان التشبيه قاعدة من قواعد البلاغة .وهذا ماأكده العلوي آنفاً لقوله : «ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية البلاغة» (٤٦)أما كون التشبيه مجازاً أم لا فهذا مالم يوضحه العلوي ،وأما قوله أن التشبيه قريب من المجاز فهو غير دقيق ايضاً .

أمّا في تعريفه للتشبيه فيأتي بتعريفات ثلاثة يرجح أحدها بقوله (التعريف الثالث) وهو المختار ان يقال هو الجمع بين الشيئين، او الاشياء بمعنى مابواسطة الكاف ونحوها فقولنا (هو الجمع بين الشيئين) يدخل فيه التشبيه المفرد كقولك زيد كالاسد .(أو الاشياء) ليدخل فيه التشبيه المركب على اوصافه ومراتبه كما سنقرره ونصف حاله ونمثلّه ، وقولنا بمعنى ما) عام لجميع الاوصاف كلها العقلية والحسية ، المفردة والمركبة وقولنا (بواسطة الكاف) يخرج العطف لأنه جمع بين الشيئين ، او الاشياء لكن بغير الكاف ، ويخرج عنه مضمر الأداة كقولنا : زيد أسد ، فانه ليس من التشبيه الذي اردناه في هذه القاعدة ، وانما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من قبل،.... (٤٧).

لقد استطاع العلوي أن يعرف التشبيه التعريف الذي يشمل جميع أقسامه . ووفق في القاء الضوء الساطع على تعريفه هذا وتفسير كل فقرة من فقراته دون ترك ثغرة فيه لرفضه او توجيه النقد اليه :

وترى العلوي يعني عناية كبيرة (بالكناية) وذلك لاهميتها في الدرس البلاغي ولكثرة التأويلات التي يتحملها هذا الموضوع ، وبالأخص عند بعض الطوائف

(٤٥) نفسه ١/٢٦٦ .
(٤٦) نفسه ١/٢٦٣-٢٦٤ .
(٤٧) نفسه ١/٢٦٣-٢٦٤ .

من اهل البدع والضلالات ولكثرة مالها من فوائد ، وما بها من النكت الغزيرة ، فوضح معناها في عرف اللغة اذ قال «الكناية مقولة على مايتكلم به الانسان، ويريد به غيره، »..... والكنية بالضم ، والكسر في فائها واحدة الكنى ، واشتقاقها من الستر ، يقال . كنيت الشيء اذا سترته وانما أجرى هذا الاسم على هذا النوع من الكلام ، لأنه يستر معنى ويظهر غيره ، فلا جرم سمّيت كناية ، فالعرف متناول للعبارة كما ترى .» (٤٨) .

وعند تناوله معنى الكناية عند علماء البيان يذكر العلوي خمسة تعاريف يفسدها جميعها ثم يقول : «فاذا عرفت فساد هذه الحدود بما لخّصناه ، فالمختار عندنا في بيان ماهية الكناية أن يقال : هي اللفظ الدّال على معنيين من مختلفين ، حقيقة ومجاز من غير واسطة ، لا على جهة التصريح (٤٩) .

ثم يوضح أبعاد هذا التعريف قائلاً فقولنا اللفظ الدال يحترز به عن التعريض فانه ليس مدلولاً عليه بلفظ ، وانما هو مفهوم من جهة الاشارة والفحوى كما ستقرّر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى ، والتفرقة بينه وبين الكناية وقولنا على معنيين ، يحترز به عما يدّل على معنى واحد فانه ليس كناية ، ويدخل فيه اللفظ المتواطيء ، كرجل ، وفرس ، واللفظ المشترك كقولنا قرء وشفق فانهما دالان على معنيين ، وقولنا مختلفين ، يخرج عنه المتواطيء فان دلالته على امور متماثلة وقولنا حقيقة ومجاز ، يحترز به عن اللفظ المشترك فان دلالته على مايدل عليه من المعاني على جهة الحقيقة لاغير ، وقولنا من غير واسطة ، يحترز عن التشبيه ، فانه لابد فيه من اداة التشبيه أما ظاهرة كقولك زيد كالأسد وأما مضمرة كقولك زيد البحر ، وقولنا لاعلى جهة التصريح ، يحترز به عن الاستعارة ، فان دلالتها على ماتدّل عليه من جهة صريحها ، أمّا من غير قرينة كدلالة الأسد على الحيوان ، واما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع ، فكلاهما مفهوم من جهة التصريح بخلاف الكناية فان الجماع ليس صريحاً

(٤٨) نفسه ١/٣٦٥-٣٦٦ .
(٤٩) نفسه ١/٣٧٣ .

من قوله تعالى «فأتوا حرثكم» (٥٠) وانما هو مفهوم على جهة التبع كمادلت عليه بحقيقتها ، فهذا هو الحدّ الصالح لتقرير ماهية الكناية» (٥١) .

وفي التفرقة بين الاستعارة والكناية ذكر آراء ابن الخطيب وابن الاثير وناقشهما ثم قال : «والحق الذي لاغبار على وجهه ، ان الكناية مخالفة للاستعارة وان كانتا معدودتين من اودية المجاز ،والتفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة ، أولها من جهة العموم والخصوص ،فان الاستعارة عامة ، والكناية خاصة ولهذا فان كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية استعارة ، وثانيها ان الكناية يتجاذبها أصلان ، حقيقة ومجاز ، وتكون دالة عليهما معاً عند الاطلاق بخلاف الاستعارة ، فان لفظ الأسد يستعمل في السبع فيكون دالا عليه ، ثم يستعمل في الشجاع فيكون دالا عليه ، فأما الكناية فهي دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الاطلاق ، وثالثها هو ان لفظ الاستعارة صريح ، ودلالتها على ماتدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فان دلالتها على معناها المجازى ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ،فقد افترقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة احدهما مخالفة لحقيقة الاخرى .»(٥٢) فمن يقرأ هذه الفروق التي ذكرها العلوي بين الاستعارة والكناية يدرك بجلاء أن حقيقة الاستعارة تختلف عن حقيقة الكناية.

أما في اشتقاق اسم الكناية وهل هو من الستر ام من الكنية ، فذهب العلوي الى أن الامرين محتملان «... أمّا اشتقاقها من الستر فهو ظاهر لان المجاز مستور بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ،فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفي وأما اشتقاقها من الكنية فهو ممكن ايضاً ، لان الرجل اذا كان اسمه محمداً ،فهو كالحقيقة في حقه ، لأنه هو الموضوع بازائه اولاً ، وأما قولنا : ابو عبدالله ، فانه أمر طاريء بعد جري محمد عليه ، لأنه كأنهم لايطلقونه عليه الاّ بعد أن صار له ابن يقال له عبدالله حقيقة ، أو تفاؤلا ، فلهذا قلنا بأنه كنية لمّا كان موضحاً

(٥٠) سورة البقرة ، الآية : ٢
(٥١) الطراز ١/٣٧٣ - ٣٧٤ .
(٥٢) المصدر نفسه ١/٣٧٨ - ٣٧٩ .

للاسم وكاشفاً عنه فهما كما ترى صالحان للاشتقاق «(٥٣) .

وعند تناوله (التعريض) ذكر معناه اللغوي بقوله : والتعريض خلاف التصريح ، يقال : عرّضت لفلان او بفلان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه ، ومنه المعاريض في الكلام ، وفي أمثالهم أن في المعاريض لمندوحة عن الكذب أرادوا أن المعارض فيها سعة من قصد الكذب وتعمده ، واشتقاقه من قولهم عرض له كذا ، اذا عن ، لان الواحد قد يعرض له أمر خلاف التصريح فيؤثره ويقصده... (٥٤)

ثم عرفه بقوله: ان يقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لابه..: ويدخل تحته التعريض فانه حاصل بغير اللفظ ، وهو القرينة كما مرّ بيانه ، وان شئت قلت في حدّه : هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ ، لأن التعريض انما حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ (٥٥) .

وبعد ان ذكر مراتب دلالة اللفظ على مايدل عليه من المعاني ، قال : «فأمّا التعريض فليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة خلافاً لما زعمه ابن الأثير من كونه مفهوماً من طريق المفهوم (٥٦) .

وعندما ذكر رأي ابن الاثير في الفروق بين الكناية والتعريض، قال: «فصار التعريض وان لم يكن معدوداً من المجاز ، لكنه اخص من الكناية ، ولهذا فان كلّ تعريض كناية ، وليس كل كناية بتعريض فهي أعم منه» (٥٧) .

وهذا ان دلّ على شيء فانما يدل على اتفاق العلوي مع ابن الاثير في الفصل بين الكناية والتعريض أو اخراج التعريض من الكناية ، فموافقته ابن الاثير في وجود فروق بين الكناية والتعريض يثبت ماذهبنا اليه .

وحين يأتي العلوي الى (التمثيل) يفصله عن التشبيه ويجعله قاعدة من قواعد

---

(٥٣) نفسه ١/٣٧٩ .
(٥٤) نفسه ١/٣٨٠ .
(٥٥) نفسه ١/٣٨٣ .
(٥٦) نفسه ١/٣٨٤ ، وينظر المثل السائر ٣/٥٦ .
(٥٧) نفسه ١/٣٩٨ - ٣٩٩ .

المجاز فبعد ان ذكر القائلين بأن التمثيل والتشبيه هما واحد ، لافرق بينهما وذكر الذين فصلوا بينهما ، ذهب الى ان هذا الخلاف يقرب أن يكون لفظاً ، والمختار عنده هو أن كل تمثيل تظهر فيه أداة التشبيه كالكاف وكأن فأنه معدود من جملة التشبيه « فأما ما كانت الأداة فيه غير ظاهرة فهو التمثيل ولا يقال له تمثيل الا اذا كان وارداً على حد الاستعارة (٥٨) . اذن ادخل العلوي التمثيل في المجاز بقوله : «فان الاستعارة والتمثيل والكناية كله معدوداً من أودية المجاز بخلاف التشبيه »(٥٩). وفصل التمثيل عن التشبيه وهذا هو الصواب . وهكذا وصل العلوي الى نهاية علم البيان وختم الكلام فيه بخلاصة تحت عنوان (تنبيه)،وبما ان هذه الخلاصة هي ماتوصل اليه العلوي من آراء في هذا العلم ، أحببت ان اذكرها لانني اراها ذات فائدة كبيرة قال: اعلم ان ارباب البلاغة وجهابذة أهل الصناعة مطبقون على ان المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة وانه يلطف الكلام ويكسبه حلاوة ويكسوه رشاقة والعلم فيه قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) (٦٠) » وقوله (وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيرا)(٦١) فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع ، لم تعط ماأعطي المجاز من البلاغة وهكذا فان الاستعارة أبلغ مما يظهر فيه التشبيه ، لان قولك جاءني أسد أبلغ من قولك زيد كالاسد لأنك جعلته في الأول نفس الأسد وفي الثاني الا مشابهة لاغيره « فأما الكناية والتمثيل فهما نوعان من انواع الاستعارة والاستعارة اعم منهما كما اوضحناه من قبل ، لكن الكناية مؤدية للحقيقة والمجاز » بخلاف الاستعارة ،والتمثيل من حقه أن يرد في المركبات فلاجل هذا كانا جميعاً أعني الكناية والتمثيل أخص من الاستعارة...(٦٢) .

في علم المعاني :

أن اول رأي للعلوي ضمن موضوعات علم المعاني هو مايتعلق برأي

(٥٨) نفسه ٢/٢ – ٣ .
(٥٩) نفسه ٣/٢ .
(٦٠) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ .
(٦١) سورة الاحزاب ، الآية : ٤٦ .
(٦٢) الطراز ٨/٢ – ٩ .

النحاة القائل بأن المبتدأ والخبر في حالة كونهما معرفتين أيهما تقدم هو المبتدأ اذ يقول «فلا يغررك مايقرع سمعك من كلام النحاة من أن المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فأيهما قدمت فهو المبتدأ فهذه قاعدة قد زيفناها وقررنا فسادها في الكتب الاعرابية » فان حقيقة الخبر هو المسند به وهو غير خارج من هذه الماهية بتقديم ولا تأخير ، ولا تعريف ولا تنكير وأيضاً فان الخبر عبارة عن الصفة والمبتدأ في نفسه » عبارة عن الذات ، ولا شك أن الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس ، فاذا بان لك مما ذكرناه بطلان كلامهم وأن المبتدأ هو المسند اليه بكل حال ، والخبر مسند به بكل حال فلا يغير هذه الماهية عروض عارض» (٦٣) .

ونرى العلوي يعطي أهمية كبيرة (للفصل والوصل) اذ يقول « وهو دقيق المجرى ، لطيف المغزى ، جليل المقدار ، كثير الفوائد ، غزير الاسرار ولقد سئل بعض البلغاء عن ماهيّة البلاغة ، فحدّها بمعرفة الفصل ،والوصل، وجعل ماسواه تبعاً له ، ومفتقراً اليه ، وقاعدته العظمى حروف العـــــطف ، وينعطف عليها حروف الجر ، وتكون تابعة لها ، فانه يتعلق بكل واحد منهما اسرار ولطائف ننبه عليها بمعونة الله تعالى ، ولسنا نريد بتلك الاسرار واللطائف مايكون متعلقا بعلوم الاعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف في الاعراب و ان الحروف الجارة تجر الاسم ، وتعدى الافعال اللازمة ، بل نريد أمراً أخص من ذلك ، وأغوص على تحصيل الاسرار الغريبة واللطائف العجيبة في كتاب الله تعالى وفي غيره » (٦٤).

وما ذهب اليه العلوي هو الصواب ، فان الفصل والوصل من المواضيع المهمة في البلاغة العربية الى جانب اهميتها الاعرابية ، اذ لايخلو الكلام منهما في جميع مراتبه وبخاصة المعجز منه .

وفيما يتعلق بالاوصاف الجارية على الله تعالى يقول العلوي «فقلما يأتي فيها العطف وما ذاك الا لانها أسماء دالة على الذات باعتبار هذه الخصائص لها

---

(٦٣) نفسه ٢/٢٤ .

(٦٤) نفسه ٢/٣٢ – ٣٣ .

ووافقت الذات في عدم الأولية لها ، فلأجل هذا جرت مجرى الأسماء المترادفة كقوله تعالى «هو الله الذي لا اله الاّ هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم . »(٦٥) ثم قال « الخالق البارىء المصور العزيز الجبار المتكبر» (٦٦)وقال (العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب)(٦٧) فجاء بها على جهة التعديد من دون الواو لما ذكرناه ، وانما جاءت معطوفة في قوله تعالى «هو الأول والآخر والظاهر والباطن » (٦٨) لأ نها متضادة المعاني في أصل موضوعها فلهذا جاءت الواو رافعة لتوّهم من يستبعد ذلك في ذات واحدة ، لان الشيء الواحد لايكون ظاهراً باطناً من وجه واحدة فلأ جل هذا حسن العطف.:. (٦٩) .

ويقول الدكتور عفت الشرقاوي في هذا «وهكذا لم يحسن عطف الأسماء عند العلوي في مقام ترديد الصفات قياساً على الفصل المتبع بين الجمل في مقام كمال الاتصال ثم حسن في مقام ترديد صفات هي واسطة بين الانفصال التام والاتصال التام من حيث أنها تجمعها جهة التضاد ، واتحاد الموصوف(٧٠):

وبعد أن يذكر عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة يأتي بمثال وهو آية من القرآن الكريم ليوضح الجانب المعنوي المتعلق بالحروف العاطفة والآية هي (فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الاّ الله والراسخون في العلم» (٧١) : وقد اختلفت آراء العلماء في (الواو) من قوله (والراسخون) فبعد ان ذكر العلوي

(٦٥) سورة الحشر ، الآية : ٢٣ .
(٦٦) سورة الحشر الآية : ٢٤ ، والآية هي : «هو الله الخالق البارىء المصور له الاسماء الحسنى يسبح له مافي السماوات والارض وهو العزيز الحكيم» .
(٦٧) سورة الغافر ، الآية : ٣ .
(٦٨) سورة الحديد ، الآية : ٣ .
(٦٩) الطراز ٢/٣٤ – ٣٥ .
(٧٠) د. عفت :الشرقاوي بلاغة العطف في القرآن الكريم ، دراسة اسلوبية،مط دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨١م ص ١٣٠ .
(٧١) سورة آل عمران ، الآية / : ٧ .

آراءهم . قال «والمختار عندنا في الآية ان الراسخين مرفوع على الابتداء (ويقولون) خبره . وأن الواو عاطفة لجملة على جملة ، فيكون التقدير فأمّا الذين في قلو بهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ، وأمّا الراسخون فيقولون آمنا به كل من عند ربنا ، ويدلّ على مااخترناه أوجه ، أمّا اولا فلان ظاهر الواو للعطف ، فلا يجوز العدول عنه من غير دليل ، واذا وجب العطف فلا يجوز عطف الراسخين على قوله (الاالله) لان الراسخين جملة ، واسم الله مفرد فلا يجوز عطف عليه ، وأما ثانياً فلأن الراسخين لو كان معطوفاً على اسم الله لم يحسن الوقوف على اسم الله دونه ، اذ لايحسن الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف فلما حسن ذلك دلّ على امتناع عطفه عليه ، وأما ثالثاً فلأن وضع (أمّا) للتفصيل بين الأجناس المتعددة ، ولم يسبق الا أحد الجنسين وهو قوله «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون» الى آخر صفاتهم فيجب ان يتلوه الجنس الآخر المقابل له وهم الراسخون في العلم ، فتحصل (أمّا) الاولى (وأمّا) الثانية على مقصود التقابل....» (٧٢) .

وفي (تقديم المفعول على الفعل) وهل تقديمه من أجل الاختصاص أم المشاكلة لرؤوس الاي ومراعاة السجع ، جاء بآراء للزمخشري وابن الأثير «كما مرّ بنا في فصل (الروافد) وقال والمختار عندنا أنه لامنافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص ، والتشاكل ، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً فالاختصاص أمر معنوي ، والتشاكل أمر لفظي »(٧٣) .

وما ذهب اليه العلوي هنا معقول ، فقد يتقدم المفعول للاختصاص والتشاكل.

والرأي نفسه — الاختصاص والتشاكل — يذكره في تقديم الظرف وتأخيره كما في قوله تعالى «له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»(٧٤). فهنا الاختصاص ، أما التشاكل فيبدو في قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة

(٧٢) الطراز ٢/٤٠ - ٤١ .
(٧٣) المصدر نفسه ٢/٦٧ .
(٧٤) سورة التغابن ، الآية : ١ .

الى ربها ناظرة »(٧٥).

ويختم كلامه في التقديم والتأخير بقوله اعلم انه اذا كان مصطلح الكلام في افادة معنى من المعاني ثم يجيء بعده ذكر شيئين واحدهما يكون أفضل من الآخر وكان المفعول مناسباً لمطلع الكلام ، فأنت ههنا بالخيار ، فان شئت قدمت المفعول لما له من المناسبة لمطلع الكلام وان شئت قدمت الفاصل لما له من رتبة الفضل ، وقد جاء في التنزيل تقديم السماء على الارض وتقديم الارض على السماء ، وكلّ واحد منهما تحته سر ورمز الى لطائف غريبة ، ومعان عجيبة ،...» (٧٦) أما رأي بعض العلماء في تقسيم الكلام الى قسمين قسم يحسن فيه الايجاز والاختصار ، مثل الأشعار والمكاتبات وأنواع التصانيف ، وقسم يحسن فيه التطويل مثل الخطب وأنواع الوعظ ، بحجة ان الاطالة تؤثر في قلوب العوام ، فان العلوي لم يتفق معه وذهب الى أن الايجاز غير المخل هو الافضل كما هي الحال في القرآن والحديث وكل فصيح من كلام العرب ، والذي زعموه من افهام العامة فافهامهم ليس شرطاً ولا يجوز ترك الكلام الفصيح من أجل العوام (٧٧) وانني مع العلوي فيما ذهب اليه لان الكلام كلما كان وجيزاً ويؤدي معناه ، كان ابلغ ، ولا أدري ماالفائدة التي تتوخى من الاطالة التي لاتقدم ولا تؤخر ، بحجة افهام العوام ، وما ادرى العوام بجمال الكلام وأماكن بلاغته وفصاحته .

وعرّف العلوي التطويل بقوله «وحاصله ان تورد الفاظاً في الكلام اذا اسقطت بقي على حاله في الافادة وأكثر مايكون في الاشعار فانها تورد من اجل الاستقامة في الوزن ، كلفظ (لعمري) في قول ابي تمّام :

أقرّوا لعمري بحكم السيوف وكانت أحقّ بفصل القضا(٧٨)

(٧٥) سورة القيامة ، الآية : ٢٢ - ٢٣ .
(٧٦) الطراز ٢/٧٧ .
(٧٧) المصدر نفسه ٢/٨٩ - ٩٠ .
(٧٨) ديوان ابي تمام ، تحقيق : محمد عبد ، عزام ، مط دار المعارف ، مصر ١٩٦٥م .

ونحو لفظ (الغداة) في قوله ايضاً :

اذا أنا لم ألمّ عشرات دهـــر بليت به الغداة فمن ألوم (٧٩).

فقوله : لعمري ، والغداة ، فصلان زائدان لاحاجة اليهما الاّ من أجل استقامة الوزن ، وصحته »(٨٠) :

وفي موضوع (الاضمار) يرى العلوي ان للضمائر جانبين أحدهما يتعلق بالاعراب والثاني بعلم المعاني فهو يترك الجانب الاعرابي لتعلقه بعلم النحو ويلقي الضوء على الجانب البلاغي ، ويذكر عدة مسائل في ذلك منها :ـ

المسألة الاولى : في (ضمير الشأن والقصة) يقول : ان ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله انما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة اضماره اولاً وتفسيره ثانياً لأن الشيء اذا كان مبهماً فالنفوس متطلعة الى فهمه ولها تشوق اليه فلأجل هـــذا حصلت فيه البلاغة ،ولاجل مافيه من الاختصاص بالابهام لايكاد يرد الاّ في المواضع البليغة المختصة بالفخامة. (٨١) :

والمسألة الثانية : في الضمير في (نعم وبئس) ففي قولنا نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو أنتصب مابعدهما من النكران على جهة التفسير لما تضمنا من الضمائر الدالة على الحقيقة الذهنية ، ولو ظهر فلابد من كونه جنساً ، فنقول : نعم الرجل زيد وهو انما اضمر على جهة المبالغة في المدح والذم وهو من الباب الذي أبهم ثم فسّر ،فتوجه البلاغة فيه من حيث كان مبهماً(٨٢):

والمسألة الثالثة : في الضمير المتوسط بين المبتدأ والخبر وعواملها ، كما في قوله تعالى : «ولكن كانوا هم الظالمين (٨٣) ، فمجيء هذا الضمير هو من أجل التأكيد المعنوي الى جانب دلالته على الاختصاص ، ليدلّ على

(٧٩) ديوان ابي تمام ، ٤/٥٣٨ ، وعجز البيت في الديوان (بليت بها .....)
(٨٠) الطراز ، ٢ / ٩١.
(٨١) المصدر نفسه ، ٢/١٤٢ ـ١٤٣ .
(٨٢) نفسه ٢/١٢٦ .
(٨٣) سورة الزخرف ، الآية : ٧٦ .

انهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش (٨٤) .

أما المسألة الرابعة فهي في (توكيد الضمائر) ويقول فيها « اعلم ان دخول التأكيد في الكلام ليس أمراً حتماً ولا يكون على جهة الوجوب ، وانما يكون وروده على وجهين أحدهما أن يكون المعنى معلوماً في النفس لايقع فيه شك ، فما هذا حاله أنت فيه بالخيار بين تأكيده وتركه ، وثانيهما أن يكون غير معلوم أو يكون مشكوكاً فيه ، وما هذا حاله فالاولى تأكيده ، لأزالة احتماله ، .. » (٨٥) .

فالعلوي يسلّط الضوء هنا على الجانب البلاغي المتعلق بعلم المعاني الذي لايقل أهمية عن الجانب الاعرابي .

أمّا فيما يتعلق بالتكرار المعنوي — مجيء لفظتين بالمعنى نفسه — فقد اختلف العلماء في جوازه وردّه لكن العلوي قال فيه «والمختار عندنا فيه تفصيل ، وحاصله أنا نقول : أما الناثر فلا يغتفر له مثل هذا ، وهو أن يأتي بكلمتين دالتين على معنى واحد من غير فائدة ، وليس هناك ضرورة تلجئه الى ذلك ، فلهذا كان معدوداً في النثر من العيّ المردود فلا تقبله ، وأمّا الناظم فانه ان اتى بهما في صدر البيت فلا عذر له في ذلك ، لأنه مخالف للبلاغة والبراعة في الفصاحة ، ويدلّ على ضيق العطن في الطلاقة والذلاقة ، وان كان في عجز الأبيات فما هذا حاله يغتفر له من أجل الضرورة الشعرية (٨٦) فالعلوي حسم القضية برأيه المرجح هذا .

وفي (التفرقة بين الاطناب والتطويل) ذكر العلوي مذاهب البلاغة فيهما ، والمذهب الأول لايفرقّ بينهما ، أما الثاني فالقائلون به يفرقون بينهما ، اذ يقولون ان الاطناب يأتي في الكلام من أجل فائدة بعكس التطويل الذي لافائدة فيه ، فالعلوي يتفق مع هذا الرأي اذ يقول بأن الاطناب صفة محمودة

(٨٤) الطراز ٢/١٤٣ - ١٤٤ .
(٨٥) المصدر نفسه ٢/١٤٥ .
(٨٦) نفسه ٢/١٨٩-١٩٠ .

في البلاغة ، أما التطويل فانه مذموم (٨٧) فرجح العلوي هذا المذهب.

(و الافراط) موضوع وقع الخلاف بين جواز وروده في الكلام اذ جوزه بعض العلماء ومنعه البعض الآخر ، أما العلوي فقد جوزه في جميع الاحوال بقوله : اذا كان جائز الوجود فهو معجب لامحالة ، لاشتماله على المبالغة في المدائح وأنواع الذم ، وان لم يكن جائز الوجود فالاعجاب به أشد والملاحة فيه أدخل ...» (٨٨) .

واختلف العلوي مع الغانمي في نفيه ورود التخلص في القرآن الكريم ورجح العلوي سبب نفي الغانمي هذا الى انشغاله بالشعر والكتابة عن الاطلاع على كتاب الله . وذهب الى أن القرآن أورد التخلص ، ولا سيما عند ذكر القصص والأمثال (٨٩) .

في علم البديع

حين يجيء العلوي الى علم البديع يعرفه بقوله : «هو كلام فيما يعرض الجوهر اللفظ من الألقاب بحسب تأليفه ، لا من جهة دلالته على معناه ، وانما دلالته على معناه تابعة لذلك ، وهذا الذي يلقب بعلم البديع في ألسنة علماء البيان ، وينقسم الى مايكون متعلقاً بالفصاحة اللفظية والى مايكون متعلقاً بالفصاحة المعنوية...» (٩٠)

آراؤه فيما يتعلق بالفصاحة اللفظية

أن أول رأي للعلوي في الوان البديع هو في (الترصيع) فقد ذكر معناه اللغوي وعرفه وذكر أنه يأتي على وجهين :

الوجه الأول : الترصيع الكامل ، وهو «ان تكون كلّ لفظة من الفاظ الفصل الاول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الأوزان والقوافي من غير مخالفة لأحدهما للثاني في زيادة أو نقصان» (٩١) .

---

(٨٧) نفسه ٢/٢٣٢ .
(٨٨) نفسه ٢/٣١٢ .
(٨٩) نفسه ٢/٣٣٠ .
(٩٠) نفسه ٢/٣٥٤ .
(٩١) نفسه ٢/٣٧٣ .

وذهب الى ان هذا النوع قليل في كلام البلغاء لصعوبته ، ولم يرد في القرآن الكريم وذلك لأنه جاء بالأخف والأسهل دون التعمق النادر، وعاب على من قال بوروده في القرآن الكريم .

أما الوجه الثاني : فهو الناقص، وهو ان يختلف الوزن وتستوي الاعجاز مثل قوله تعالى ،«ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم (٩٢)»وقد انكر ابن الأثير كونه ترصيعاً ، اما الأكثرية فذهبوا الى كونه ترصيعاً واما هو فقد وقف مع الاكثرية وقال : «بما انه لايعد في التجنيس وجب القضاء بكونه ترصيعاً (٩٣) .

وأبدى العلوي أعجابه بموضوع التخييل عندما قال اعلم أن هذا النوع من علم البديع من مرامي سهام البلاغة المسدّدة ، وعقد من عقود لآليه، وجمانه المبدّدة ، كثير التدّوار في كتاب الله تعالى ، والسنة الشريفة ،لما فيه من الدّقة والرموز....(٩٤)،وسار العلوي في هذا على نهج الزمخشري الذي اطرى هذا الباب عندما قال فيه« ولا ترى باباً في علم البيان ادق ولا ارق ولا الطف من هذا الباب ولا انفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الانبياء»...(٩٥).

ثم جاء إلى تعريفه ، فذكر تعريفات كل من ابن الزملكاني والمطرزي ثم قال : «ان يقال هو اللفظ الدال بظاهره على معنى ، والمراد غيره على جهة التصوير (٩٦) وبعد ان يوضح ابعاد هذا التعريف يأتي بأمثلة كثيرة لتوضيحه كما هي حاله عند معالجته للمواضيع البلاغية .

(٩٢) سورة الانفطار ، الآية : ١٣ – ١٤.

(٩٣) الطراز ٢/٣٧٥ – ٣٧٧ ، وينظر ضياءالدين ابن الاثير (ت ٦٣٧). المثل السائر :تحقيق د. احمد الحوفي ود. بدوي طبانة ،مكتبة نهضة مصر ، ط الاولى ١٩٥٩- ١/٣٦٤ .

(٩٤) المصدر نفسه ٣ /٢ .

(٩٥) الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) :الكشاف مكتبة مصطفى الحلبي ، مصر ١٩٤٨م ج ٤/ص١١١ والطراز٣/٣ ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها طبع عام ١٩٨٦ م ج ٢/ ص ١٣٧ .

(٩٦) الطراز/ ٥٣

وعند كلامه على (التسجيع) يقول «اعلم ان هذا النوع من علوم البلاغة كثير التدوار ، عظيم الاستعمال في السنة البلغاء، ويقع في الكلام المنثور وهو في مقابلة التصريع في الكلام المنظوم الموزون (٩٧) . وبعد ان يذكر تعريفه وانواعه يأتي إلى حكمه في الاستعمال ويذكر مذاهب العلماء في ذلك ، والمذهب الأول ، يقول بجوازه ، اما المذهب الثاني فيستكرهه ويقول العلوي في هذا الرأي «ولعل الشبهة لهم في استكراهه هو ما ورد عن لسان الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قوله لأحدهم : أسجعا كسجع الكهان) (٩٨) فأنكر السجع على من تكلم به، لكن العلوي رد على هؤلاء بان الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر السجع مطلقاً وانما انكر سجع الكهان لأن اكثر اخبارهم عن الامور الكونية والأوهام الطلية على جهة السجع ، اما غير ذلك فالمختار قبوله في الكلام لوروده في القرآن الكريم وكلام النبي محمد صلى الله عليه وسلم (٩٩) وانا مع العلوي في قبوله لأن مجيئه في القرآن الكريم دليل قاطع على دخوله في الفصاحة والبلاغة .

وعرف التورية بقوله : «اعلم ان هذا الاسم عبارة عن كل ما يفهم منه معنى لا يدله عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللفظ به» (١٠٠) والتورية عنده تشمل الكناية والتعريض والمغالطة والالغاز والأحجية ، اما الكناية والتعريض فقد سبق له الكلام عليها ، اما الأخرى فهي مندرجة تحت الالغاز والمغالطة يتكلم عليها ضمن باب البديع :

آراؤه فيما يتعلق بالفصاحة المعنوية

اما تعريفه (للاستيعاب) فهو «عبارة عن ان يتعلق بالكلام معنى له اقسام متعددة فيستوعبها في الذكر ويأتي عليها» (١٠١) . وجاء بأمثلة لتوضيح الموضوع منها قوله تعالى «يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء اناثاً ويهب لمن يشاء

(٩٧) المصدر نفسه ١٨/٣ .
(٩٨) سنن النسائي بشرح السيوطي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ج٨/ ص ٤٨ .
(٩٩) نفسه ٣٩/٣
(١٠٠) نفسه ٦٢/٣ .
(١٠١) نفسه ١٠٦/٣ .

الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثاً ويجعل من يشاء عقيماً» (١٠٢)ويقول فيه العلوي : «فهذا التقسيم حاضر لا مزيد على حصره مع ما فيه من البلاغة التي ليس وراءها غاية ، لأنه في معنى ،الناس على طبقاتهم واختلاف احوالهم على اربعة اصناف ، فمنهم من له بنات لا غير ، ومنهم من له بنون ،ومنهم ذو بنات وبنين،ومنهم من هو عقيم لا ولد له من ابن ولا بنت،فهـــذه الآية مستوعبة لما ذكرناه» (١٠٣) .

ولم أعثر على هذا اللون من الوان البديع في المصادر التي اعتمدها العلوي وهذا يعني انه من مسمياته اذ لم يسبق اليه احد من قبل ، ونرى للدكتور احمد مطلوب يعتمد على (الطراز) عند تناوله هذا الموضوع وهذا يثبت ماذهبت اليه: (١٠٤) :

وفرّق العلوي بين (الاكمال) و(التتميم)بقوله «والتفرقة بين الاكمال والتتميم ظاهرة مع كونهما مشتركين في أنهما انما زيدا من اجل رفع الوهم عن تخيل مايحط من المدح ويسقطه وحاصلها من جهة اللفظ ومن جهة المعنى: أما من جهة اللفظ فهو أن التتميم انما يقال في شيء نقص ثم تم بغيره بخلاف الاكمال فانه تام لم ينقص منه شيء خلا إنه أكمل بغيره ، فصار الأول بالزيادة تامّاً ، وصار الثاني بالزيادة كاملاً ، وأما من جهة المعنى فهو ان التتميم انما يذكر من أجل احتمال متوهم ، فلهذا افترقا ،فالاتمام يرفع الخطأ مما ليس ذماً والاكمال يرفع الذم المتوهم اذا لم يذكر» (١٠٥):

واختلف علماء البيان في (المبالغة) ولهم في ذلك مذاهب ثلاثة ،المذهب الأول القائل بأنها غير معدودة من محاسن الكلام ،والمذهب الثاني عـــلى عكس الأول وهو انها من أجل مقاصد الفصاحة وفضّل استعمالها ،والمذهب

(١٠٢) سورة الشورى / الآية : ٤٩ .
(١٠٣) الطراز ١٠٧/٣ .
(١٠٤) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها / ١٩٧/١ - ١٩٨ .
(١٠٥) الطراز ١١٠/٣ - ١١١ .

الثالث هو مذهب من توسط والقائل بأن المبالغة فن من فنون الكلام ونوع من محاسنه ، ولا شك ان للكلام بها فضلاً ، ولكن على جهة الاعتدال أما العلوي فقال «أما من عاب المبالغة فقد أخطأ ، فان المبالغة فضيلة عظيمة لايمكن دفعها وانكارها ولولا انها في اعلى مراتب علم البيان لما جاء القرآن ملاحظاً لها في اكثر احواله وجاءت فيه على وجوه مختلفة لايمكن حصرها ، فقد أخطأ من عابها على الاطلاق ، وأما من استجادها على الاطلاق فغير مصيب على الاطلاق ايضاً لأن منها مايخرج عن الحد فيعظم فيه الغلو والاغراق فيكون مذموماً كما يحكى عن اقوام اغرقوا فيها وتجاوزوا الحد بحيث لايمكن تصور ماقالوه على حال قرب ولا بعد ، لكن خير الأمور اوساطها ، فما كان من الكلام جارياً على حد الاستقامة من غير افراط ولا تفريط فهو الحسن لامراء فيه ، فيكون فيه نوع من المبالغة من غير خروج ولا تجاوز حد ... »(١٠٦) .

وفي موضوع (الإلهاب والتهييج) يقول «والالهاب (افعال) فمن قولهم ألهب النار اذا اسعرها حتى التهبت وطال لهبها ، والتهييج (تفعيل) من قولهم هاجت الحرب اذا ثارت ، هذا معناهما في اللغة ، أما في مصطلح البلاغة فهما مقولان على كل كلام دال على الحث على الفعل لمن لايتصور منه تركه وعلى ترك الفعل لمن لايتصور منه فعله ولكن يكون صدور الأمر والنهي ممن هذه حاله على جهة الالهاب والتهييج له على الفعل او الكف لاغيره فالأمر مثاله قوله تعالى «فاعبد الله مخلصاً له الدين »(١٠٧).. وكذلك وروده في المناهي كقوله تعالى (فلا تكونن من الجاهلين) (١٠٨) ... (١٠٩)

ويقول الدكتور احمد مطلوب —بعد أن أخذ الموضوع من الطراز— ولم يرد هذا الفن الا في كتاب «الطراز» للعلوي ، ولعله يدخل في خروج الأمر

(١٠٦) المصدر نفسه ٣/١١٩ - ١٢٠ .
(١٠٧) سورة الزمر ، الآية : ٢ .
(١٠٨) سورة الانعام، الآية : ٣٥ .
(١٠٩) الطراز ٣/١٦٥ - ١٦٦ .

والنهي عن غرضيهما الحقيقيين، والغرض المجازي في كل منهما هو الالهاب والتهييج).«(١١٠). أما الدكتور محمد حسنين ابو موسى فيقول: «وقد أشرت في دراسة الأمر والنهي في بحث الجملة الى الالهاب والتهييج وقد أكثر الزمخشري الحديث عن هذه المعاني وقد ذكر هذه الآيات، ولذلك نرى ان هذا النوع من البديع في كلام العلوي مستنبط من الكشاف، وليس له فيه الا أنه جعله صنفاً مستقلاً، وجمع فيه هذه الشواهد، وهي منثورة في الكشاف» (١١١).

وأود أن أقول بأن ماذهب اليه الدكتور ابو موسى هنا صحيح، ولكن مع ذلك، يظل للعلوي فضل في جعل هذا الفن لوناً من الوان البديع، وله فضل في تعريفه وتوضيحه للدارسين.

و (التسجيل) لون من الوان البديع التي ذكرها العلوي ولم أجد له أثراً في روافده، ولا في كتب البلاغة الاخرى. ويعرفه بقوله: «هو تطويل الكلام والمبالغة فيما سيق من اجله من مدح أو ذم وهو نوع من الاطناب فلان الاطناب عام في كل مقصود من الكلام، والتسجيل خاص في المبالغة في المدح او الذم، والمثال فيه قوله تعالى – في ذم عبادة الاوثان والاصنام وتهجين من عبد سواه، فانه سجل عليهم غاية التسجيل، ونعى اليهم افعالهم، ووبخهم وسفه حلومهم واسترك عقولهم على جهة التسجيل والتنويه بما عملوا «ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وان يسلبهم الذباب شيئاً لايستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب»(١١٢) فانظر ماذا حازته هذه الآية من الابانة عن نقص عقولهم»(١١٣).

ومثاله في المدح كقوله – تعالى – في صفة المؤمنين في سورة المؤمنين حيث صدر مدحهم بالخشوع في الصلاة، ثم عقبه بالصفات الحسنة

(١١٠) معجم المصطلحات البلاغية ٣١٠/١.

(١١١) د. محمد حسنين ابو موسى: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر العربي القاهرة، ص ٦٢٦، وينظر ص ٣١٢.

(١١٢) الحج / الآية ٧٣.

(١١٣) الطراز ١٦٧/٣ – ١٦٨ وينظر: معجم المصطلحات البلاغية ١٥٣/٢.

والافعال المحمودة المستحسنة فاشاد ذكرهم بما وصفهم به وسجل فيه نهاية التسجيل:::: » (١١٤) :

وهكذا نجد للعلوي مجموعة قيمة من الآراء والملاحظات البلاغية التي تجعله هاماً له مكانته بين علماء البلاغة العربية :

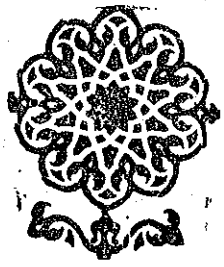

(١١٤) الطراز ٣/١٦٩ .